في المناطق المحتلة، فتطرق الى محاولات للتخلص من تبعية اقتصاد الضفة والقطاع للاقتصاد الاسرائيلي والحاقه به. وأكد أهمية التوجه نحو الصناعات المحلية، ودعا الى تشجيعها وتطويرها والمساهمة في تنشيطها، مؤكداً ان اسرائيل خسرت ١,٥ مليار دولار خلال الاربعة عشر شهراً الماضية بفضل هذا التوجه الذي ينبغي النظر اليه على انه جزء من العملية النضالية الجارية، وفي جوهرها الاستقلال الوطني. ووصف هذا التوجه بأنه السبيل الوحيد للفصل في قضايا الاجور، وحلّ النزاعات التي يمكن ان تتطور الى صراعات جانبية يتقدم فيها الخاص على العام، وتفسح في المجال للاجراءات الاقتصادية التعسفية الاسرائيلية لتحقق اهدافها التي تمثل أحد أشكال الضغط القمعي على المواطنين في الضفة والقطاع (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٩).

على الرغم من هذه الضغوطات، كما انعكست في حجم الازمة الاقتصادية في المناطق المحتلة والاجراءات الاسرائيلية المعمّقة لها، فثمة، بين الاقتصاديين الفلسطينيين، من يعتقدون بعدم قدرة سلطات الاحتلال الاسرائيلي على توجيه ضربة سريعة الى الجبهة الاقتصادية. لكنهم لا يستبعدون ان تعمد اسرائيل، مستغلة البطالة المنتشرة، الى اجراء تقليص جزئي لاعتمادها على العمالة العربية الرخيصة. ويشيرون الى نقاشات واسعة تجرى في اسرائيل للنظر في جدوى الاعتماد على هذه العمالة، والبحث في الاستخدام المكثّف للتكنولوجيا في فروع الاقتصاد الاسرائيلي التقليدية (**الطليعة**، ١٩٨٩/٢/٢٩).

ر.م.